أغسطس
2026

مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

مستقبل التنمية في أثيوبيا
كلفة الصراعات الداخلية وتحديات التوازن الإقليمي

دراسة حالة

أغسطس / آب 2026م

info@almarfacenter.org

مستقبل التنمية في إثيوبيا

كلفة الصراعات الداخلية وتحديات التوازن الإقليمي

دراسة حالة

إعداد

عفاف ممدوح

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية حاصلة على

ماجستير العلوم السياسية – جامعة القاهرة

مهتمة بالشأن الافريقي والعربي- باحثة غير مقيمة لدى مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستر اتيجية

تُعد إثيوبيا من أكثر الدول الأفريقية تنوعًا من الناحية الإثنية إذ تضم أكثر من ٨٠ جماعة إثنية مختلفة كما أنها ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان حيث قُدّر عدد سكانها بنحو ١١٤ مليون نسمة ، ويعد تاريخ إثيوبيا محفوفًا بالعديد من أزمات الانفصال وعدم الاستقرار السياسي وسط صراع أثنى من أجل فرض الهيمنة السياسية ، وعلي الرغم من أن الأنظمة المتعاقبة في إثيوبيا قد كافحت في الحفاظ على وحدة البلاد إلا أن الأمور بدأت تتخذ بُعدًا مختلفًا مع صعود الرئيس آبي أحمد إلى منصب رئيس الوزراء عام ٢٠١٨ حيث ان وصوله لسدة الحكم مثل نقطة تحول مهمة فقد أثار وصول آبي أحمد إلي السلطة موجة من التفاؤل داخليًا وخارجيًا خاصة مع إطلاقه سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية شملت توسيع هامش الحريات السياسية والانفتاح الاقتصادي إلى جانب تحقيق إنجاز دبلوماسي بارز تمثل في توقيع اتفاق السلام مع إريتريا عام ٢٠١٨ وهو ما أسهم في حصوله على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٩ .

وعلى الرغم من امتلاك إثيوبيا مقومات جيوسياسية واقتصادية وبشرية كبيرة تؤهلها لتحقيق مسار تنموي قوي فإن مسار الإصلاح الذي بدأ عام ٢٠١٨ سرعان ما واجه تحديات داخلية وخارجية عميقة كشفت عن هشاشة التوازنات السياسية والأمنية في الدولة ، ومن ثم ترتبط آفاق التنمية في إثيوبيا ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على تحقيق الاستقرار الداخلي وإدارة بيئتها الإقليمية المضطربة ، ولا سيما في ظل التفاعلات المتشابكة بين إثيوبيا وإريتريا وإقليم التيجراي والسودان ، والتي تمثل أحد العوامل الحاسمة في تحديد مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في إثيوبيا والقرن الأفريقي ككل ، وفي هذا السياق تتناول هذه الورقة الأهمية الجيوسياسية لإثيوبيا ومقومات التنمية فيها والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مسارها التنموي فضلًا عن سبل إدارة هذه التحديات .

أولا : الأهمية الجيوسياسية لإثيوبيا

يُعد القرن الأفريقي واحد من أكثر الأقاليم تعقيدًا من الناحية الجيوسياسية نظرًا لما يشهده من تداخل المصالح الإقليمية والدولية وتعدد بؤر الصراع والأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها بحكم موقعه على طرق التجارة الدولية وقربه من البحر الأحمر ، وفي هذا السياق تحتل إثيوبيا موقعًا محوريًا في تشكيل ديناميكيات المنطقة ليس فقط لكونها ثاني أكبر دول أفريقيا من حيث عدد السكان وإنما أيضًا لما تتمتع به من ثقل سياسي حيث تستضيف مقر الاتحاد الأفريقي وتمثل أحد الفاعلين الرئيسيين في قضايا الأمن والسلام والتكامل الإقليمي في القارة ، كما تتمتع إثيوبيا بموقع جغرافي متميز في قلب القرن الأفريقي على الرغم من كونها دولة حبيسة Landlocked State وهو ما جعلها ترتبط بعلاقات متشابكة مع محيطها الإقليمي ولا سيما إريتريا والسودان [١] .

[١] أ.د. عبد العظيم أحمد عبد العظيم ، مؤشرات التنمية البشرية في إثيوبيا : دراسة جغرافية تحليلية ، **أعمال المؤتمر الدولي "حوض النيل: مستقبل التنمية المستدامة الفرص والتحديات** (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الدراسات الافريقية العليا ، ديسمبر ٢٠٢٢) ص.ص ١٩٥ – ٢٠٠ .

وقد اتسمت العلاقات الاثيوبية بمحيطها الإقليمي بالتباين بين التعاون والتنافس وتداخلت فيها الاعتبارات الجغرافية والمصالح الاقتصادية والأمنية مع الإرث التاريخي وديناميكيات السياسة الإقليمية المتغيرة ، ومن ثم لا تقتصر أهمية الموقع الجيوسياسي لإثيوبيا على قدرتها على ممارسة نفوذ إقليمي واسع وإنما تمتد إلى تأثير البيئة الإقليمية المحيطة بها في استقرارها الداخلي ومسارها التنموي خاصة في ظل حاجتها إلى تأمين منافذ تجارية فعالة إلى البحر الأحمر والموانئ الإقليمية وبذلك ، تمثل المكانة الجيوسياسية لإثيوبيا عامل قوة وفرصة للتكامل والتنمية من ناحية ومصدرًا لتحديات وضغوط أمنية واقتصادية من ناحية أخرى ، وهو ما يجعل إدارة علاقاتها الإقليمية أحد المحددات الأساسية لمستقبلها السياسي والاقتصادي [٢] .

ثانيا : مقومات التنمية في إثيوبيا

تُعدّ إثيوبيا واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في القرن الأفريقي فبالرغم من وقوعها في محيط إقليمي يسوده الصراع وعدم الاستقرار فقد ظلت لسنوات طويلة إحدى أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ، وقد انعكس هذا النمو الاقتصادي المرتفع والمستمر خلال العقد الماضي إيجاباً على جهود الحد من الفقر في المناطق الحضرية والريفية كما شهدت مؤشرات التنمية البشرية تحسناً ملحوظاً ، ويرجع ذلك إلى امتلاك إثيوبيا حزمة من المقومات التنموية الواعدة والتي تأتي في مقدمتها وفرة الموارد الطبيعية اتساع قاعدة الموارد الزراعية، والنمو السكاني المتسارع الذي يوفر سوقاً داخلية واسعة وقوة عمل شابة فضلاً عن الإمكانات الضخمة في مجال الطاقة الكهرومائية وتطوير البنية التحتية [٣] .

وتتجلى أبرز محركات هذا النمو في الطفرة التي شهدها القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة حيث حقق قفزة نوعية عبر التوسع في زراعة القمح الشتوي المروي واستخدام البذور المحسنة مما أسهم في تقليص الاعتماد على الواردات وتحول البلاد نحو التصدير لترسخ مكانتها بين كبار المنتجين الزراعيين في القارة ، وعلى الصعيد الرقمي أسهم تحرير قطاعي الاتصالات والخدمات المالية إلى جانب إطلاق الهوية الرقمية الوطنية في توسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية ودمج ملايين

[٢] المرجع نفسه .

[٣] Bekri M. Jemal , The Conundrum of Imported Models in Africa: A Critical Review of the Ethiopian Developmental State and the Neoliberal-Oriented “Homegrown” Economic Reform , **Journal of Asian and African Studies** (California : SAGE Publications, Volume 60, Issue 4 , January 9, 2024) Pp. 2692-2699 .

المواطنين في الاقتصاد الرسمي ، ويرافق ذلك جهود حكومية متواصلة لتحسين مناخ الاستثمار وتطوير سياسات النقد الأجنبي مدعومة وتعزيز الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية [٤].

ومع ذلك، يواجه الاقتصاد الإثيوبي تحديات واختلالات هيكلية ملموسة إذ لا يزال قطاع التصنيع يشكل جزءاً محدداً من الناتج المحلي الإجمالي وتشير التقديرات إلى أنه في حال تطبيق "سيناريو التصنيع المكثف" فإن حصة القطاع قد ترتفع إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٤٣ مقارنة بنسبة ١٨.٢% وفق الاتجاه الحالي ،كما يتسم النمط التجاري بالاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأساسية مقابل استيراد سلع مصنعة ذات قيمة مضافة عالية مما يعمق العجز الهيكلي في الميزان التجاري ، وفي ملف الطاقة وعلى الرغم من الإمكانات الكهرومائية الهائلة التي تملكها البلاد إلا أن إثيوبيا احتلت المرتبة ٣٢ من بين ٤٨ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء من حيث نقص إمكانية الوصول إلى الكهرباء عام ٢٠٢٣ ، ويُجبر هذا النقص لا سيما في المناطق الريفية ما يقارب ٨٥% من السكان على الاعتماد على مصادر الكتلة الحيوية التقليدية كالحطب [٥].

وبناءً على ما تقدم فإن امتلاك إثيوبيا لهذه المقومات يضعها أمام فرص حقيقية للتحول إلى قوة اقتصادية إقليمية غير أن قدرتها على الاستفادة المستدامة منها تظل رهينة بمدى نجاحها في معالجة التحديات الداخلية المتفاقمة وتجاوز الصراعات المسلحة وإدارة التوترات الإقليمية والتغيرات المناخية التي تهدد بتحويل النمو الاقتصادي إلى مسار غير متوازن ، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن استمرار الصراعات الداخلية والتوترات الإقليمية إلى جانب التحديات المناخية يهدد قدرة إثيوبيا على الحفاظ على معدلات النمو وتحويلها إلى تنمية مستدامة وشاملة [٦].

[٤] Mihretu Shanko Gidi , Ethiopia's Strategic Influence: Shaping Geopolitical and Economic Dynamics in the Horn of Africa , **Asian Journal of Social Science** (Singapore : July Press , Vol. 10, No. 1 , 2025) Pp. 41-45 .
[٥] **Ibid** .
[٦] **Ibid** .

ثالثا : التحديات الداخلية التي تواجه التنمية في إثيوبيا

شرع رئيس الوزراء **آبي أحمد** في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية منذ توليه السلطة عام ٢٠١٨ فقد انطلقت تلك الإصلاحات في إطار مشروع سياسي طموح يهدف إلى **إعادة هيكلة النظام السياسي الإثيوبي** على أسس أكثر ديمقراطية وذلك من خلال **توسيع نطاق المشاركة السياسية** وفتح المجال أمام أحزاب المعارضة فضلاً عن **معالجة المظالم التاريخية للفئات الإثنية المهمشة** التي عانت من الإقصاء وضعف التمثيل في النظام الفيدرالي القائم غير أن **اندلاع الحرب الداخلية** في إقليم التيجراي جاء ليُجهض هذه الجهود ، حيث ألقت المواجهات المسلحة بظلالها الثقيلة على التزام الحكومة بمسار الإصلاح وكشفت في الوقت نفسه عن **الانقسامات العميقة داخل النظام السياسي** [٧] .

فقد خلفت الحرب في التيجراي تداعيات اقتصادية كبيرة أثرت على الاقتصاد الإثيوبي ككل فقد أدى الصراع إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية وتسبب في أضرار واسعة النطاق للبنية الأساسية وقوض الاستقرار والنمو العام للبلاد حيث تعرض الاقتصاد الاثيوبي إلى انكماشًا اقتصاديًا كبيرًا وارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية وتدهور في قيمة العملة الإثيوبية (البير) ، كما أدّت الحرب اقتصاديًا إلى تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية مما أعاق النشاط الاقتصادي بشدة وقد أدى هذا الضرر إلى صعوبة نقل البضائع وتقديم الخدمات وإجراء الأعمال التجارية مما تسبب في خسائر كبيرة ، كما شلّ الصراع الاقتصاد الوطني وذلك بعد ازدهارٍ اقتصادي كبير شهدته البلاد في السنوات القليلة التي سبقت الحرب في إقليم التيجراي [٨] .

فالحرب استنفدت ما يزيد عن مليار دولار من خزائن الدولة فضلًا عن ارتفاع نسبة الديون الحكومية ولم يتوقف الأثر الاقتصادي عند حدود منطقة تيجراي التي تم إغلاق العديد من المصانع والمناجم فيها وهرب الكثير من المستثمرين منها خوفا على أموالهم وإنما امتد إلى مناطق أخرى في إثيوبيا ، وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنهكة أعلنت الحكومة الإثيوبية عام ٢٠٢١ رغبتها في إعادة هيكلة ديونها الخارجية التي بلغت نحو ٢٨.٤ مليار دولار، غير أنّ هذا المسار واجه عراقيل كبيرة بعد أن دعت الولايات المتحدة المقرضين متعددي الأطراف إلى تعليق تعاونهم المالي مع حكومة آبي أحمد للضغط عليها من

[٧] هند رشوان ، حرب التيجراي، قراءة في الصراع الإثيوبي – الإثيوبي ، **متابعات افريقية** (الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، العدد ٩ ، ديسمبر ٢٠٢٠) .

[٨] أحمد سيد رجب وسمر حسن الباجوري ، غياب الاستقرار السياسي وتداعياته الاقتصادية في إثيوبيا ، **مجلة الدراسات الافريقية** (القاهرة : جامعة القاهرة : كلية الدراسات الافريقية العليا ، مجلد ٤٦ ، عدد ٤ ، أكتوبر ٢٠٢٤) ص.ص ١٤٨_١٥٧.

أجل إنهاء الصراع وقد أدى هذا الموقف الدولي إلى تعطيل جهود إعادة هيكلة الديون وزاد من صعوبة حصول إثيوبيا على التمويل الخارجي الضروري لدعم استقرارها الاقتصادي وإعادة بناء المناطق المتضررة من الحرب [٩].

رابعا : التحديات الخارجية التي تواجه التنمية في إثيوبيا

انتهت الحرب في إقليم التيجراي شمال إثيوبيا رسميًا بموجب «اتفاق بريتوريا للسلام» الموقّع في نوفمبر ٢٠٢٢ لتبدأ البلاد مرحلة جديدة تستهدف تثبيت الاستقرار وإعادة بناء المناطق المتضررة وقد عملت الحكومة الفيدرالية على استعادة مؤسسات الدولة واستئناف الخدمات الأساسية وتعزيز الحوار الوطني لمعالجة المظالم الداخلية ، غير أن مرحلة ما بعد الحرب لا تزال تواجه تحديات تعوق استكمال تنفيذ بعض بنود الاتفاق وعلى رأسها نزع سلاح القوات غير الفيدرالية وتسوية ملف الإدارة الانتقالية وإعادة النازحين وتوفير التمويل اللازم لإعادة الإعمار [١٠] .

ولا تقف تحديات مرحلة ما بعد الحرب عند حدود الأوضاع الداخلية إذ تزداد البيئة الاستراتيجية تعقيدًا بالنظر إلى الموقع الجغرافي لإقليم التيجراي المجاور لإريتريا والسودان ، وتمثل إريتريا متغيرًا رئيسيًا في المعادلة الأمنية الإثيوبية حيث شاركت قواتها عسكريًا إلى جانب الجيش الإثيوبي خلال الحرب في التيجراي خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢ بدافع المخاوف المرتبطة بأمن حدودها وعلاقتها التاريخية بجبهة تحرير شعب التيجراي ، إلا أن عدم كون إريتريا طرفًا مباشرًا في «اتفاق بريتوريا»، إلى جانب التطورات اللاحقة في العلاقة بين أديس أبابا وقيادات التيجراي أسهما في زيادة التوتر بين إثيوبيا وإريتريا وأعادا العلاقات بين البلدين إلى دائرة الحسابات الأمنية والاستراتيجية ، وتزداد حساسية هذا التوتر في ظل سعي إثيوبيا إلى تعزيز وصولها إلى البحر الأحمر بما يحمله ذلك من أبعاد اقتصادية وأمنية وجيوسياسية الأمر الذي يثير مخاوف من إمكانية تحول التنافس بين البلدين إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار في القرن الأفريقي [١١] .

ويضيف الملف السوداني بُعدًا خارجيًا لا يقل أهمية إذ أدت الحرب المندلعة منذ أبريل ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إلى خلق بيئة أمنية وإنسانية شديدة الاضطراب على الحدود الإثيوبية ، وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بحكم الترابط الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين البلدين، فضلًا عن حركة السكان والتجارة والتفاعلات الأمنية عبر الحدود ، فبينما استقبل السودان سابقًا عشرات الآلاف من الفارين من حرب التيجراي تسببت الحرب

---

[٩] بسمة سعد ، **التكلفة الاقتصادية والإنسانية للحرب على التيجراي** ، أزمة إثيوبيا وإقليم التيجراي الأسباب والتداعيات ، **الملف المصري** (القاهرة : مؤسسة الأهرام : العدد ٧٨ ، إبريل ٢٠٢١) .

[١٠] أسماء الحسيني ، إثيوبيا : أزمات داخلية وخارجية متعددة ، **آفاق مستقبلية** (القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٤ ، يناير ٢٠٢٤) .

[١١] **المرجع نفسه** .

السودانية في تدفق موجات جديدة من اللاجئين والنازحين إلى إثيوبيا وهو ما يفرض أعباءً إنسانية وإدارية وأمنية إضافية، فضلًا عن تأثيره في حركة التجارة الحدودية والأمن الغذائي واستقرار المناطق الحدودية [١٢].

وبذلك تواجه إثيوبيا بيئة خارجية معقدة تتداخل فيها تداعيات مرحلة ما بعد حرب التيجراي مع التوترات الإثيوبية–الإريترية فضلًا عن التداعيات المتزايدة للحرب السودانية، ويزداد أثر هذه التحديات مع استمرار بعض الصراعات الداخلية في أمهرا وأوروميا بما يجعل الحدود بين الأمن الداخلي والبيئة الإقليمية أكثر تداخلًا ، ومن ثم تصبح قدرة إثيوبيا على إدارة علاقاتها مع دول الجوار واحتواء التداعيات العابرة للحدود شرطًا أساسيًا لحماية مسار التنمية وتعزيز الاستقرار الوطني والإقليمي [١٣].

خامسا : أدارة الصراعات الداخلية والخارجية و آفاق الاستقراروالتنمية

تواجه إثيوبيا مفارقة استراتيجية تتمثل في سعيها إلى تعزيز حضورها ونفوذها الإقليمي في الوقت الذي لا تزال فيه تواجه تحديات أمنية وسياسية داخلية تعوق استكمال عملية تثبيت الاستقرار ، فعلى الرغم من انتهاء الحرب في إقليم التيجراي بموجب اتفاق بريتوريا عام ٢٠٢٢ لا تزال الحكومة الإثيوبية تواجه بؤرًا أمنية في عدد من الأقاليم أبرزها استمرار المواجهات المسلحة مع «جيش تحرير أورومو» في أوروميا والتصعيد مع ميليشيات «فانو» في إقليم أمهرا، إلى جانب البطء في تنفيذ بعض البنود المحورية لاتفاق السلام في التيجراي ومتطلبات إعادة الإعمار [١٤].

وفي هذا السياق يفرض استمرار تعدد الجبهات الأمنية الداخلية تحديًا هيكليًا على الدولة الإثيوبية يتعلق بقدرتها على تحقيق التوازن بين توطيد الاستقرار الداخلي وممارسة دور إقليمي فاعل ، فكلما استنزفت الصراعات الداخلية الموارد المالية والعسكرية للدولة تقلصت قدرتها على توجيه الموارد نحو التنمية والبنية التحتية ، هذا بخلاف ازدياد احتمالات امتداد تداعيات هذه الصراعات إلى البيئة الإقليمية المحيطة ، وتتجلى هذه المفارقة بصورة أكثر تعقيدًا في العلاقة مع إريتريا لا سيما في ظل سعي إثيوبيا إلى تأمين منفذ بحري وتعزيز حضورها الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، وقد أسهم تصاعد الخطاب الرسمي بشأن الوصول إلى البحر في زيادة حساسية العلاقة مع أسمرة في وقت تتداخل فيه الحسابات الأمنية الإثيوبية والإريترية مع التطورات الجارية في التيجراي والسودان ، ومن ثم تتطلب إدارة العلاقة مع إريتريا قدرًا كبيرًا

---

[١٢] Mat Nashed , Regional mega-war? How renewed conflict in Ethiopia could pull in Sudan , the new humanitarian, 23 March 2026 , available at https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2026/03/23/regional-mega-war-renewed-conflict-ethiopia-sudan

[١٣] د. محمد فؤاد رشوان ، الانعكاسات الـ٣: كيف تفكر إثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي ، مركز رع للدراسات الاستراتيجية ، 25سبتمبر، ٢٠٢٤ ، متاح على الرابط التالي ؛ https://rcssegypt.com/18866

[١٤] **المرجع نفسه .**

من الحذر الدبلوماسي وتجنب التصعيد بما يضمن حماية المصالح الاقتصادية لإثيوبيا وتسهيل تجارتها البحرية دون تحويل ملف الوصول إلى البحر إلى مصدر جديد للصراع العسكري [١٥].

وفي الوقت ذاته تفرض الحرب السودانية تحديًا إضافيًا على السياسة الخارجية الإثيوبية بالنظر إلى التداخل المباشر للمصالح الأمنية والحدودية والاقتصادية بين البلدين ، وفي ظل استمرار الصراع السوداني تصبح قدرة أديس أبابا على تأمين حدودها والحد من انتقال الأسلحة والمقاتلين وإدارة تدفقات اللاجئين جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها لحماية أمنها القومي ، وبناءً على ما تقدم فإن نجاح إثيوبيا في تحقيق تطلعاتها التنموية المستدامة لا يرتبط فحسب بامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية وإنما يرتهن بقدرتها على إدارة صراعاتها الداخلية، واستكمال تنفيذ اتفاقات السلام واحتواء التوترات مع جوارها الإقليمي وتجنب الانزلاق نحو مواجهات إقليمية مُكلفة ، ويظل تعزيز الحوار الوطني وتوسيع مسارات التسوية السياسية وتوجيه الموارد من الصراع نحو التنمية وإعادة الإعمار إلى جانب تعزيز الترابط الاقتصادي الإقليمي، شروطًا أساسية لتحويل مكانة إثيوبيا الجيوسياسية ومقوماتها الاقتصادية إلى قوة استقرار وتنمية شاملة في القرن الأفريقي [١٦].

ختامًا

علي الرغم من أن إثيوبيا تمتلك مقومات جيوسياسية واقتصادية وبشرية تؤهلها لتحقيق تحول تنموي مهم وتعزيز مكانتها كقوة إقليمية في القرن الأفريقي إلا أن الاستفادة من هذه المقومات تظل رهينة بقدرتها على تحقيق الاستقرار الداخلي وإدارة بيئتها الإقليمية بكفاءة ، حيث أن استمرار الصراعات الداخلية لا يفرض كلفة أمنية وإنسانية فحسب وإنما يستنزف الموارد المالية والعسكرية ويعطل الاستثمار وإعادة الإعمار ويحد من قدرة الدولة على توجيه مواردها نحو البنية التحتية وتحسين مستويات المعيشة .

وفي المقابل تفرض البيئة الإقليمية المحيطة بإثيوبيا تحديات متزايدة أمام مسارها التنموي في ظل استمرار الحرب في السودان وحساسية العلاقات مع إريتريا وتشابك الملفات الأمنية والاقتصادية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي ، ومن ثم فإن طموح إثيوبيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وتأمين مصالحها الاقتصادية وفي مقدمتها الوصول إلى الموانئ، يتطلب موازنة دقيقة بين حماية المصالح الوطنية وتجنب التصعيد الذي قد يفتح جبهات جديدة ويزيد من كلفة الصراعات على الاقتصاد والتنمية.

وعليه فإن مستقبل التنمية في إثيوبيا سيتحدد بدرجة كبيرة بقدرتها على استكمال مسارات السلام وتعزيز الحوار والتسويات السياسية الداخلية وتحسين إدارة التنوع الإثني وتوجيه الموارد التي تستنزفها الصراعات نحو التنمية وإعادة

---

[١٥] فوزية صبري ، دوافع متنوعة: لماذا يتجدد التوتر بين إريتريا وإثيوبيا ، مركز رع للدراسات الاستراتيجية ، متاح على الرابط التالي ؛
https://rcssegypt.com/22046

[١٦] المرجع نفسه .

الإعمار، كما يتطلب ذلك تبني سياسة إقليمية تقوم على الحوار والتعاون الاقتصادي وتجنب المواجهات بما يسمح لإثيوبيا بالحفاظ على دورها الإقليمي والاستفادة من موقعها الجيوسياسي دون أن تتحول طموحاتها الخارجية إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار فالتحدي الحقيقي أمام إثيوبيا يتمثل في قدرتها على إدارة كلفة الصراعات الداخلية وتحقيق التوازن بين طموحاتها الإقليمية ومتطلبات الاستقرار الداخلي ، فعندما تنجح إثيوبيا في تحقيق هذا التوازن تزداد قدرتها على تحويل مواردها وموقعها الاستراتيجي وثقلها الإقليمي إلى محركات فعلية لتنمية مستدامة وشاملة .

مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

2026م